



شبكة مراقبة انتهاكات حقوق الانسان - السودان

تقرير سبتمبر 2025

اقليم دارفور...
انتهاكات وقمع سياسي وإنهيار
الخدمات



الفهرس

الملخص التنفيذي: (4 - 3)

المقدمة: (4)

المنهجية: (5)

المراجعة والتحليل القانوني: (7 - 5)

قائمة الاختصارات: (8)

أولاً: ولاية غرب دارفور:

1. الوضع الأمني: (9)

2. انتهاكات حقوق الإنسان: (10)

3. أوضاع المجتمع المدني: (11 - 10)

ثانياً: ولاية جنوب دارفور:

1. الوضع الأمني: (12)

2. انتهاكات حقوق الإنسان: (14 - 13)

3. أوضاع المجتمع المدني: (16 - 14)

ثالثاً: ولاية شرق دارفور:

1. الوضع الأمني: (17 - 16)

2. أوضاع المجتمع المدني: (18 - 17)

رابعاً: التحليل والمناقشة: (20 - 18)

خامساً: التوصيات: (23 - 20)





الملخص التنفيذي:

يستعرض هذا التقرير الأوضاع الأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني في ولايات دارفور، خلال شهر سبتمبر 2025، في ظل سياق بالغ التعقيد تتقاطع فيه الأزمات السياسية والعسكرية مع الانهيار الإداري والاقتصادي، وتراجع سلطة الدولة لصالح قوى الأمر الواقع المسلحة؛ الدعم السريع وتحالف تأسيس.

تشير الوقائع الميدانية، وفق متابعات "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، إلى أن البيئة الأمنية ما تزال غير مستقرة، بل متفاقمة، حيث تكررت حوادث القتل والنهب المسلح، والتهديدات المختلفة، كما رُصدت تحركات عسكرية مكثفة لقوات الدعم السريع في شرق وغرب دارفور ترافقت مع إطلاق نار عشوائي، ما زاد من مخاوف السكان وعرقل الأنشطة التجارية والزراعية. ويستمر الإفلات من العقاب كأحد أبرز مظاهر الانهيار المؤسسي، إذ لا تُتخذ إجراءات قضائية أو تحقيقات مستقلة في معظم الجرائم والانتهاكات.

رصدت الشبكة كذلك، حالات متعددة من القمع والتحرش، الاختفاء القسري، والاختطاف، الاعتقال التعسفي، منها اعتقال نساء وفتيات بتهم سياسية أو بدعوى التعاون مع الجيش، واحتجاز أشخاص يعانون من اضطرابات نفسية دون سند قانوني. كما أظهرت المتابعات الميدانية، استمرار تجنيد الأطفال مثل في مناطق غرب مدينة نيالا، في ظروف قاسية تقتصر على الرعاية وتفتح الباب أمام تشكل شبكات مسلحة جديدة. وتفاقمت الأزمة الصحية مع نقشي الملاريا والكوليرا ولاسيما في جنوب وشرق دارفور وسط غياب الاستجابة الفعالة من السلطات، ما يشكل انتهاكاً لحق السكان في الصحة والحياة الكريمة.

أما المجتمع المدني، فقد أظهر حيوية واضحة رغم الظروف الصعبة. حيث نفذت المبادرات المحلية وغرف الطوارئ أنشطة توعوية وصحية وإغاثية، أبرزها حملات مكافحة الكوليرا والإصحاح البيئي وتوزيع الناموسيات والمواد الغذائية وورش بناء السلام ونبذ خطاب الكراهية. غير أن هذه الجهود تواجه تحديات هيكلية أبرزها غياب التمويل، وانقطاع الخدمات المصرفية، وصودر قرارات من "الوكالة السودانية للاغاثة والعمليات الإنسانية التابعة للدعم السريع، تُقيد استقلالية المنظمات، وتُلزمها بالتنسيق المسبق وصرف المساعدات بعملة





الفرنك، مع التلويح بحل المنظمات المسجلة قبل الحرب. ورغم هذه القيود، برزت المبادرات النسوية كفاعل أساسي في التماسك المجتمعي، إذ نظمت ورشاً وجلسات نقاش حول السلام ودور الفن في التغيير ومناهضة خطاب الكراهية، مستهدفةً فئات النساء والفنانين والحكومات والأمهات. ومع ذلك، فإن تزايد التسييس وغياب الحماية القانونية يجعل عمل النساء في المجال المدني محفوفاً بالمخاطر.

ويخلص التقرير، إلى أن الوضع العام يتسم بهشاشة مزدوجة: أمنية ومدنية، تتجلى في غياب سلطة القانون، وتسييس العمل الإنساني، وتآكل الفضاء المدني. ورغم استمرار المبادرات المجتمعية في أداء أدوارها الحقوقية والإنسانية، إلا أن غياب آليات الحماية والمساءلة يهدد بانكماش المساحات المدنية وتحويل العمل الطوعي، إلى أداة خاضعة للنفوذ بدلاً من كونه فضاءً مستقلاً لخدمة المجتمع وحقوقه.

المقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساواة والعدالة.

تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإصدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقراءات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان الأوضاع الأمنية.



المنهجية:

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميدانيين المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمم خصيصاً لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.

المراجعة والتحليل القانوني:

يُظهر مجمل ما ورد من وقائع وشهادات خلال شهر سبتمبر 2025، استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق بانجول، والقانون الجنائي السوداني في ولايات إقليم دارفور. ويشير الرصد الميداني، إلى أن معظم هذه الانتهاكات تُرتكب في سياق نزاع مسلح غير دولي، وهو نزاع أبريل الدائر في السودان، ما يجعل اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 واجبة التطبيق، إلى جانب الالتزامات الوطنية المنصوص عليها في الدستور الانتقالي السوداني والعهد الدولي المصادق عليها من قبل السودان.

تُعدّ حوادث القتل والنهب المسلح، كحادثة مقتل مزارع في مزرعته بمحلية الجينية، ومقتل المواطن الهادي محمد عمر بمدينة الضعين، مثلاً واضحاً على انتهاك الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يشكل الإطلاق العشوائي للنيران في المناطق المدنية والقصف الجوي باستهداف مدنيين، خرقاً لمبدأ التمييز والتناسب بين المدنيين والمقاتلين، المنصوص عليه في





المادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني. وتتحمل الأطراف المتحاربة، المسؤولية القانونية الكاملة عن حماية المدنيين وضمان مساءلة الجناة، بغض النظر عن انتمايتهم المؤسسي أو العسكري.

الوقائع المتعلقة باعتقال نساء وفتيات ومرضى نفسيين مثل "معاوية" دون مسوغ قانوني تُعد انتهاكاً واضحاً للمواد 9 و14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تضمن الحق في الحرية والأمان الشخصي والمحاكمة العادلة. كما تمثل حالات الاختفاء القسري مثل حالة الناشطة "منى"، خرقاً جسيماً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وهي، قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة لجميع الأطراف وحتى الدول التي لم تصادق عليها.

إن استمرار تجنيد الأطفال وتدريبهم في معسكرات الدعم السريع بغرب نبالا يُعد انتهاكاً خطيراً لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة للعام 2000، اللذين يحظران تجنيد من هم دون الثامنة عشرة في الأعمال القتالية أو في صفوف الجماعات المسلحة غير النظامية. هذه الممارسة ترقى إلى جريمة حرب وفق المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تفشي أمراض الكوليرا والملاريا في ظل ضعف الاستجابة الحكومية، وغياب حملات الرش والتطعيم المنتظمة، يشكل انتهاكاً للحق في الصحة المنصوص عليه في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الأمراض الوبائية وتوفير الخدمات الطبية الأساسية. كما أن وفاة العامل المتطوع "مبارك يحي" بسبب انعدام إجراءات السلامة المهنية يُبرز فشل السلطات في تطبيق معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.

القيود المفروضة على عمل المنظمات والمبادرات، مثل اشتراط التنسيق المسبق مع "الوكالة السودانية للاغاثة والعمليات الانسانية" التابعة للدعم السريع، وصرف المساعدات بعملة محددة، تتعارض مع المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل حرية تكوين الجمعيات، كما تمثل إخلالاً بمبدأ



استقلالية العمل الإنساني المنصوص عليه في القرار 182/46 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنسيق الإغاثة الإنسانية. التلويح بحل المنظمات المسجلة قبل الحرب يُعدّ كذلك انتهاكاً لحرية تكوين الجمعيات، ووسيلة لتقييد الفضاء المدني. كما أن تقييد وصول المساعدات أو تحويلها لأغراض سياسية يتنافى مع المادة 18 من البروتوكول الإضافي الثاني التي تضمن وصول الإغاثة الإنسانية للمدنيين دون تمييز، ومع المبادئ الأساسية الإنسانية والحياد والاستقلال المنصوص عليها في مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ورغم بروز المبادرات النسوية كمحرك رئيسي لبناء السلام والمناصرة الحقوقية، إلا أن حالات التهريب والتفتيش والإهانة التي تعرضت لها ناشطات مدنيات تمثل انتهاكاً مباشراً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لا سيما المواد (3 و 7 و 15) التي تلزم الدولة بضمان حماية النساء ومشاركتهن الكاملة في الحياة العامة دون تمييز أو خوف.

في الخلاصة، تكشف الوقائع عن انتهاكات ممنهجة ومستمرة لحقوق الإنسان الأساسية وللقانون الدولي الإنساني، ترتكبها أطراف مسيطرة بحكم الأمر الواقع دون وجود مساءلة فعالة. ويؤدي غياب المؤسسات العدلية المستقلة إلى تفشي الإفلات من العقاب واستمرار نمط الانتهاكات. ويؤكد هذا التحليل على المسؤولية القانونية المزدوجة:

1. المسؤولية الفردية للعناصر والقادة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة؛
2. والمسؤولية الدولية للدولة عن إخفاقها في حماية المدنيين وضمان احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وعليه، يوصى التقرير، بضرورة إطلاق آلية مراقبة قانونية مستقلة في ولايات اقليم دارفور والسودان على وجه العموم خلال حرب أبريل الدائرة، لتوثيق الانتهاكات والتحقق من المسؤوليات، تمهيداً لتفعيل مسارات العدالة والمساءلة الشاملة الجنائية والانتقالية وفق الأجهزة الوطنية والاقليمية والدولية.



قائمة الاختصارات:

الاختصار بالانجليزية	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
SAF	Sudanese Armed forces	القوات المسلحة السودانية
RSF	Repaid Support forces	قوات الدعم السريع
SJF	Sudanese Joint Forces	القوات المشتركة السودانية
IDPs	Internally Displaced People	النازحون
Refugees	Refugees	اللاجئون
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الانساني
GC	Geneva Conventions	اتفاقيات جنيف
AP	Additional Protocol	البروتوكول الاضافي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Amnesty International	Amnesty International	منظمة العفو الدولية





أولاً: غرب دارفور

1. الوضع الأمني:

مع دخول شهر سبتمبر 2025، شهدت ولاية غرب دارفور، العديد من التطورات التي تهز الوضع الأمني في المنطقة بالنسبة للمدنيين. ففي الثاني من سبتمبر، نفذت طائرة حربية طلعةً جوية، استمرت نحو 15 دقيقة فوق منطقة "هبائل" الواقعة شرق مدينة الجنيينة بنحو 25 كيلومتراً على الطريق الرابط بين محليتي الجنيينة وكريينك، حيث توجد معسكرات تدريب لقوات الدعم السريع، ورغم ذلك، لم يُسجل أي قصفٍ جوي أو اشتباك مباشر، كما لم تُسمع أصوات مضادات أرضية أثناء التحليق.

وفي الرابع من سبتمبر، دخلت إلى مدينة الجنيينة، قوةً كبيرة تابعة لقوات الدعم السريع، تُقدرت بحوالي 253 عربة قتالية محملة بالجنود وعتاد عسكري قادمة من مدينة نيالا حاضرة ولاية جنوب دارفور. ووفقاً لمتابعات "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميدانية، جاء هذا الانتشار بهدف ضبط الانفلات الأمني وحالات الفوضى كما تشير المعلومات متداولة. وقد تم توزيع القوات على نقاط ارتكاز في الأسواق والأحياء والمناطق الريفية، إضافةً إلى تنفيذ طواف أمني داخل المدينة. كما جرى قبض عدد من الأفراد المسلحين الذين كانوا يرتدون "الكدمول"، وضبط عدة عربات دفع رباعي بحوزة مدنيين.

في يوم 20 سبتمبر شهد استهداف مسيرة جوية تابعة لقوات الدعم السريع مخزناً للوقود يتبع للجيش السوداني والقوات المشتركة في مدينة الطينة الحدودية شمال غرب الجنيينة، ضمن محلية كلبس. ولم تُسجل خسائر بشرية جراء القصف. وتُعد هذه المدينة، منطقةً استراتيجية خاضعة لسيطرة الجيش السوداني والمشاركة منذ بداية الحرب، حيث تتمركز فيها قوات من مختلف محليات الولاية، وتُستخدم كمعبر بديل لدخول المساعدات الإنسانية من تشاد، إلى جانب كونها خط إمداد رئيسي للقوات المشتركة والجيش في مدينة الفاشر، حاضرة ولاية شمال دارفور. وفي 23 سبتمبر، غادرت قوة متحركة من الدعم السريع، من الولاية عقب تخرجها، متجهةً إلى الفاشر وكردفان، بعد أن نفذت طوافاً في محلية الجنيينة قبل مغادرتها.





2. انتهاكات حقوق الانسان:

شهدت ولاية غرب دارفور خلال شهر سبتمبر 2025، سلسلة من الانتهاكات والأحداث الأمنية والحقوقية التي خلفت آثاراً بالغة على المدنيين في مدينة الجنية ومحيطها. ففي الثالث من سبتمبر، أصدرت محلية الجنية، قراراً يلزم جميع محلات الإنترنت بالتسجيل ودفع غرامات، مع التهديد بالمساءلة القانونية للمخالفين. وفي الأثناء، صعدت القوات القادمة من نيالا من حملات التفتيش والقمع، حيث استهدفت محلات خدمات الإنترنت (الواي فاي)، ونفذت إجراءات ضد ما تسميه "الظواهر السالبة" كارتداء الكدمول وحيازة السلاح.

وفي 7 سبتمبر، وقعت حادثة مقتل مزارع في مزرعته بوحدة عيش برة الإدارية التابعة لمحلية الجنية، عقب مسيرة مسلحة ضربت غرب جنوب المنطقة. وفي تطور آخر، قامت قوات الدعم السريع باعتقال الإعلامي الرشيد محمد هرون جراد، الذي أوقف نهاية يوليو بسوق العردية وسط الجنية، قبل أن يُنقل إلى معتقلات متعددة، وصولاً إلى سجن دقريس جنوب غرب مدينة نيالا خلال شهر سبتمبر. ولم يُسمح لأسرته بزيارته أو معرفة أسباب اعتقاله. ويُذكر أن جراد عمل مديراً لمكتب إذاعة دارفور 90.3 ومراسلاً لعدد من القنوات من الجنية، كما تولى إدارة مكتب إعلام رئيس الإدارة المدنية التابعة للدعم السريع، التجاني كرشوم منذ أواخر 2023 حتى منتصف أغسطس 2024.

وبتاريخ 11 سبتمبر، تعرّضت مدرسة في منطقة أديكونق لهجوم نفذته مجموعة مسلحة تستقل دراجات نارية وترتدي كدمولات. قام المهاجمون بإطلاق الرصاص لترهيب الطالبات بهدف التحرش بهن، قبل أن يتدخل أفراد من الارتكازات المحلية وحدث تبادل إطلاق نار، وقام المهاجمون بقتل على إثره مدني أثناء فرارهم.

3. أوضاع المجتمع المدني:

شهد شهر سبتمبر نشاطاً متزايداً للمبادرات المدنية والمنظمات العاملة في الولاية، حيث تركزت الجهود على حملات التوعية بمخاطر الأوبئة، لا سيما الكوليرا والملاريا وحمى الضنك. قامت غرفة طوارئ الولاية، إلى جانب مبادرة من أجل الجنية، بتنظيم جولات ميدانية في الأسواق والقرى والمراكز بهدف توعية المواطنين بطرق الوقاية. كما ساهمت منظمات مدنية وشبابية في توزيع الناموسيات داخل الأحياء وعبر المراكز الصحية ودور الشباب، في مسعى للحد من انتشار الأمراض.





ففي النصف الثاني من الشهر، برزت قضية فساد كبيرة داخل وزارة الصحة بولاية غرب دارفور. إذ تعاني الولاية من نقصٍ حادٍّ في الأدوية المنقذة للحياة، ولا سيما أدوية الملاريا، في وقتٍ تُكدّس فيه مخازن الوزارة بكميات ضخمة من الأدوية التي توفرها منظمات دولية مثل اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، حيث سلمت خلال الأسبوع الماضي وزارة الصحة أكثر من مركبة كبيرة (جرارات) محملة بأدوية الأمراض المزمنة والملاريا والإيدز وبعض المضادات الحيوية كمنحة مخصصة لولايات غرب ووسط وجنوب دارفور إلا أن هذه الأدوية لم تصل إلى من يحتاجها. وبحسب شهادات مراقبين، فإن غياب الرقابة وضعف البنية المؤسسية للوزارة أسهما في استمرار هذه الأزمة، خصوصاً أن المدير العام للوزارة، عبدالسلام مصطفى صالح، ظلّ يشغل منصبه لأكثر من ثلاثة عشر عاماً.

وقد تم العثور على أطنان من الأدوية المنتهية الصلاحية داخل المخازن بعد اندلاع الحرب، بينما بقيت الصيدليات خالية من الأدوية الضرورية وذلك في ظل السجل الحافل للوزارة بتخزين الأدوية حتى إنتهاء صلاحيتها. هذا الخلل البنيوي حرم المرضى من العلاج، خصوصاً في فصل الخريف حين تتزايد معدلات الإصابة بالملاريا. كما تتحمل المنظمات الدولية جزءاً من المسؤولية، إذ ينتهي دورها عند تسليم الأدوية للوزارة دون متابعة عملية التوزيع. وقد أثار هذا الوضع احتجاجات واسعة من ناشطين محليين، أسفرت عن إقالة نائب المدير العام لوزارة الصحة.

وأصدرت الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية "المفوضية سابقاً"، حزمةً من القرارات المتعلقة بتنظيم عمل المبادرات والمنظمات الوطنية والأجنبية. وشملت القرارات إلزام المنظمات بصرف المساعدات النقدية للمستفيدين بعملة الفرنك، والالتزام بالتنسيق المسبق مع الوكالة قبل الشروع في أي مشروع، إضافةً إلى الإفصاح عن الميزانيات المعتمدة. كما دعت الوكالة إلى عقد اجتماع يضم كافة المنظمات الوطنية، وألمحت إلى إمكانية حل جميع المنظمات الوطنية المسجلة قبل اندلاع الحرب. ومن بين القرارات أيضاً إلزام العاملين الأجانب في المنظمات الإنسانية بالخضوع لفحوصات طبية قبل دخول الولاية.

من جانب آخر، شهد الشهر دخول شحنات إغاثية عبر منظمة WR (يُشاع أنها منظمة أمنية)، ما لا يقل عن (35) شاحنة محملة بالمواد الغذائية إلى مخازن بمدينة الجنيينة، على أن يبدأ توزيعها على المستفيدين داخل الولاية خلال شهر أكتوبر.





ثانياً: ولاية جنوب دارفور:

1. الوضع الأمني:

تشهد مدينة نيالا وضعاً أمنياً متوتراً، حيث تقوم الشرطة العسكرية التابعة لقوات الدعم السريع بفرض رقابة مشددة على حركة المواطنين، تشمل تفتيش الهواتف النقالة وإجراءات أمنية واسعة عقب استهداف طائرات مسيرة لمستشفى يشقين بتاريخ 30 أغسطس. المستشفى كان مركزاً صحياً تابعاً للتأمين الصحي قبل الحرب، ويُستخدم حالياً كمستشفى عسكري لعلاج جرحى الدعم السريع، مع استمرار عمل طواقم طبية وموظفات فيه.

في 31 أغسطس، بدأ العام الدراسي في الولاية بجميع المراحل الدراسية. إلا أن العملية تواجه صعوبات جمة بسبب ضعف الإمكانيات، وانعدام الكتب والكراسات، واستمرار استخدام بعض المدارس كمراكز إيواء أو تعرضها للقصف الجوي. ففي العام السابق لم تُفتح إلا مدارس محدودة، وكان تشغيل بعضها يتم بجهود تطوعية للمعلمين بالتعاون مع غرف الطوارئ. أما هذا العام، فقد أُعلن رسمياً عن افتتاح المدارس عبر وسائل إعلام محلية، لكن البيئة التعليمية ما تزال تعاني من تحديات خطيرة من ضمنها الوضع الأمني الهش.

في النصف الثاني من سبتمبر، سمحت سلطات الأمر الواقع، بتمديد ساعات عمل الأسواق، حيث يغلق سوق موقف الجنيينة عند السادسة مساء بدلاً من الثالثة ظهراً، وكذلك السوق الكبير نيالا الذي بدأ يشهد نشاطاً متزايداً. في ظل انتشار واسع لعناصر الاستخبارات في الأسواق والأماكن العامة، بما في ذلك توظيف نساء عاملات في المقاهي كبائعات شاي، خاصة في المناطق التي يتوفر فيها اتصال عبر شبكة ستارلينك. كما أدت الزيادة في رسوم التحويلات المالية التي بلغت 18 - 20% إلى اعتقال بعض الأشخاص فور خروجهم من مكاتب التحويل بحجة حيازتهم مبالغ مالية كبيرة. ويثير هذا النمط من المراقبة والتضييق مخاوف جدية بشأن استغلال النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لأغراض استخباراتية، الأمر الذي قد يترك أثراً سلبية بعيدة المدى على الأمن المجتمعي والثقة في الفضاءات العامة في ظل ظاهرة كثافة ارتياد أناس محددين كعناصر الدعم السريع والمستغربين خاصة في سوق موقف الجنيينة.



2. أوضاع حقوق الإنسان:

في 30 أغسطس، سُجِّلَت حالة اختفاء قسري للناشطة منى التي كانت بالقرب من موقع الاستهداف، حيث شوهدت وهي تلتقط صوراً لحادثة استهداف المستشفى، ثم فُقد أثرها. قامت صديقاتها وأسرتها بالبحث عنها في مراكز الشرطة والسجون دون جدوى، وما يزال مصيرها مجهولاً حتى النصف الأول من سبتمبر.

في الأول من سبتمبر، استهدفت طائرة مسيرة يُرجح اتباعها إلى الجيش، صالة حمدو للمناسبات والمؤتمرات بمدينة نيالا أثناء إقامة حفل زفاف، ما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين دون تسجيل وفيات. أعقب الحادثة مباشرة حملة مشددة من الرقابة الأمنية، شملت تفتيش المواطنين والاشتباه بوجود عناصر استخباراتية تابعة للجيش وسط المدنيين. وفي هذا السياق، تعرضت مجموعة من الناشطات في المجتمع المدني للتوقيف أثناء توجههن إلى جلسة نقاش في نيالا جنوب.

كما سُجِّلَت حالات انتهاكات مرتبطة بحرية التعبير؛ إذ تم توقيف أحد المواطنين بعد أن كتب على لوح خلف مركبته عبارة "دا ما زمن نعيشو فيهو"، وقد تعرض للتعذيب وأُجبر على مسح العبارة باعتبارها تعبيراً عن عدم الاعتراف بحكومة الدعم السريع في الولاية، وتطلعاً لواقع أفضل. كذلك، وقعت حادثة أخرى على طريق جبل مرة شمال غرب ديوان الزكاة بالمدينة، حيث أوقفت الشرطة مركبة ركشة وفتشت الركاب. وعندما اعترض أحدهم مطالباً بأمر تفتيش قانوني، تعرض للضرب وتم اقتياده بعربة تابعة للشرطة.

وبتاريخ الرابع من سبتمبر، أوقفت قوات الدعم السريع، مركبة ركشة كانت تقل عدداً من النساء في تقاطع شارع الكنغو. طُلب منهن النزول، ثم جرى تفتيشهن جسدياً من قبل امرأة، إضافة إلى تفتيش هواتفهن وحقائبهن، حيث تم إبلاغهن أن ذلك إجراء أمني. إحدى النساء، وهي صيدلانية، أفادت بأنها خضعت لتفتيش مماثل قبل ثلاثة أشهر خلال ما عُرف بحملة مكافحة الظواهر السالبة، حين استجوبت لساعات بسبب حملها أدوية، الأمر الذي تسبب لها في خوف متواصل من التنقل بحرية.





كما سجّلت خلال هذه الفترة انتهاكات جسيمة من ضمنها الاعتقالات التعسفية. ففي السادس من سبتمبر، اعتقلت قوات الدعم السريع، مزارعة تدعى حبيبة وتنتمي إلى قبيلة الزقاوة، وهي نازحة من شمال دارفور، تقيم منذ عامين في حي الجير بمدينة نيالا، من مزرعتها الواقعة شرق نيالا، وتم تعصيب عينيها واتهامها بالتجسس لصالح القوات المشتركة، استناداً إلى مقاطع مصورة في حسابها على تطبيق "تيك توك" ظهرت فيها مرتدية زياً مشابهاً لزي القوات المشتركة مع خلفية أغاني حماسية. لاحقاً، بنّت قوات الدعم السريع فيديو يظهر حبيبة رفقة إحدى الجنديات تُدعى شيراز، التي هدّدت فيه بإنزال عقوبات قاسية على أي شخص يُشتبه بتعاونه مع الجيش أو القوات المشتركة.

كما وقعت عدة حالات اعتقال تعسفي للمرضى النفسيين. فقد اعتُقل مواطن يدعى معاوية في العام 2024 بتهمة التجسس للجيش، واحتُجز في ارتكاز بمدرسة نور الإيمان بحي الجير شمال. أبلغت أسرته السلطات بأن معاوية يعاني من اضطراب عقلي، وقدمت تقارير طبية، فأطلق سراحه مؤقتاً. إلا أنه أعيد اعتقاله مؤخراً، وهو مفقود منذ أكثر من أسبوعين. وبحسب إفادات مقربين من العائلة، تأكد وجوده في سجن دقريس جنوب نيالا، لكن عند مراجعة أسرته للسجن لم يُعثر عليه، ما يثير مخاوف حول مصيره.

إلى جانب ذلك، تواصلت قوات الدعم السريع تجنيد الأطفال. فقد أفادت مزارعات بالقرب من معسكر غرب دوماية في نيالا بوجود دفعة جديدة من الأطفال المجندين قيد التدريب. ووصفت الشهادات التي تحدثت إلى مصدر ميداني لـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" بالولاية، أوضاعهم بأنها مأساوية، حيث يُجبرون على التسول ويعانون من غياب الرعاية الأساسية ودون توفير احتياجاتهم الإنسانية، مما يهدد بتحويلهم إلى شبكات مسلحة منفلة تمارس النهب والعنف كوسيلة للبقاء.

3. أوضاع المجتمع المدني:

شهدت ولاية جنوب دارفور، خلال شهر سبتمبر، نشاطاً ملحوظاً للمبادرات النسوية والمجتمع المدني، ركزت أغلب أنشطتها على قضايا بناء السلام ومناهضة خطاب الكراهية، إلى جانب أنشطة تعزيز الصحة.





فقد نظمت مبادرة "الأجلهن"، ورش عمل حول دور الفن في بناء السلام، استهدفت فنانين وفاعلين ثقافيين. كما عقدت شبكة حماية نساء جنوب دارفور جلسات توعية بشأن الحماية، بينما نظمت مبادرة "حكايات نسوية"، نقاشات حول نبذ خطاب الكراهية استهدفت الحكامات والأمهات، بتمويل من قبل منظمة تطوير المجتمع.

رغم ذلك، يواجه الفاعلون في المجتمع المدني تحديات جسيمة، أبرزها الغياب الكبير للخدمات المصرفية والوكالات ذات الصلة، الأمر الذي يعيق الحصول على المنح، وينعكس على حجم الأنشطة المنفذة، حيث تقتصر على مشروعات صغيرة وفقاً لشروط التمويل المتاحة. وفي اجتماع أدارته مؤسسة بحيريات بعنوان "فرص وتحديات العمل النسوي في جنوب دارفور"، اعتُبر ضعف التمويل ثاني أكبر تحدٍ بعد الوضع الأمني. كما أثّرت نقاشات حول كيفية التعامل مع الحكومة الجديدة المزعومة، بين من يرى ضرورة التنسيق معها لضمان مشاركة النساء في السلطة التشريعية، ومن يحذر من مخاطر تسييس المجتمع المدني.

كما تم رصد، وجود تحيزات سياسية متزايدة في بنية المجتمع المدني بجنوب دارفور بعد تشكيل حكومة "تحالف تأسيس" المزعومة، ما جعل ارتباط بعض المبادرات والفاعلين بها مرتبطاً، بشكل مباشر بسلامتهم الشخصية والمؤسسية، في ظل غياب جهات مستقلة توفر لهم الحماية.

وعلى الصعيد الصحي، لا تزال الأوضاع متدهورة بشكل متصاعد، مع انتشار وباء الملاريا بشكل واسع في مدينة نيالا وبقية محليات الولاية وقراها. فعلى الرغم من أن وحدة مكافحة الملاريا بوزارة الصحة أجرت مسحاً قبل أكثر من شهر لتوزيع الناموسيات، إلا أن العملية لم تنفذ في الوقت المناسب، مما دفع المواطنين للاحتجاج، كما لم تُنفذ حملات رش للمستنقعات. وفي 21 سبتمبر انطلقت حملة تطعيم ضد الكوليرا في جنوب دارفور، شملت الأحياء والأسواق والطرق العامة، ومن المقرر أن تستمر حتى أكتوبر. كما بدأت الوزارة توزيع الناموسيات في محليات تلس، دمسو، برام، وقريضة ضمن حملات مكافحة.

وفي الفترة بين 20 - 21 سبتمبر، عقد المنتدى التفكير للسلام (Framework) اجتماعاً ضم منظمات وفاعلين من ولايات مختلفة، ناقش دور المجتمع المدني في مواجهة خطاب الكراهية. وخلص الاجتماع إلى أن





خطاب الكراهية منتشر بشكل كبير في جنوب دارفور، وأن المبادرات المحلية تبذل جهوداً في مناهضته رغم تحديات التمويل والوضع الأمني والسياسي. وأوصى الاجتماع بإنشاء شبكة مشتركة تضم عدداً من المبادرات والمنظمات لتعزيز العمل الجماعي في مجال التعايش السلمي ومناهضة خطاب الكراهية.

وفي سياق الخدمات الأساسية، قامت غرفة الطوارئ والمراكز الصحية في نيالا بتشغيل محطة المياه الرئيسية عبر الطاقة الشمسية لتغذية أربعة آبار رئيسية. غير أن العملية شهدت حادثاً مأساوياً تمثل في وفاة المهندس المتطوع مبارك يحي بعد سقوطه أثناء أعمال صيانة، في ظل غياب معايير وإجراءات السلامة المهنية، ما يعكس هشاشة البنية الخدمية وافتقار العاملين إلى شروط الأمان.

ثالثاً: شرق دارفور:

1. الوضع الأمني :

في مساء الثلاثاء 2 سبتمبر، تعرض مواطن يدعى الهادي محمد عمر (34 عاماً) لعملية نهب مسلح أثناء عودته من محطة السكة حديد بمدينة الضعين إلى منزله في حي النهضة. أُصيب بطلق ناري على يد مجهولين لم يتم التعرف عليهم، ونُقل إلى المستشفى حيث فارق الحياة في اليوم التالي متأثراً بإصابته. مما تشير هذه الواقعة تعكس استمرار انتشار الجرائم المسلحة والإفلات من العقاب في المنطقة.

وبتاريخ 14 سبتمبر، أعلنت أسرة الطفل محمد كمال إسماعيل كرار (عامان) عن تعرضه للاختطاف من منزلهم بحي المطار في مدينة الضعين على يد امرأة تُدعى صفاء إسماعيل وزوجها مهند سالم. ورغم إبلاغ السلطات بالمعنية بالمدينة، لعب المواطنون والشباب المحليون دوراً محورياً في عمليات البحث، مما أسفر عن العثور على الطفل بعد ثلاثة أيام في منطقة الستيب بولاية غرب كردفان. تم توقيف الجناة والتحفظ عليهم، ثم تحويلهم إلى ولاية شرق دارفور.



وفي 19 سبتمبر، أفاد مواطنون لمصدر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميداني بالولاية، بتجمع أعداد كبيرة من جنود قوات الدعم السريع في المنطقة الواقعة بين قرية هلال ومحلية أبو كارينكا بولاية شرق دارفور، استعداداً للتحرك نحو اقليم كردفان. وأشتكى مزارعون وسكان المنطقة من تعرضهم لمخاطر جراء الإطلاق العشوائي للذخيرة الثقيلة بحجة "النظافة العسكرية"، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لحياة المدنيين ويعزز مناخ الخوف وانعدام الأمن.

2. أوضاع المجتمع المدني:

شهد شهر سبتمبر، نشاطاً واسعاً لغرف الطوارئ والمبادرات المدنية في ولاية شرق دارفور، تركز على مجالات الإغاثة، مكافحة الأوبئة، والإصحاح البيئي، إلى جانب جهود مجتمعية لمناهضة خطاب الكراهية وتعزيز التعايش السلمي. ففي 5 سبتمبر، قامت غرفة طوارئ عذيلة النسوية بتوزيع مواد إيواء لعدد (50) أسرة مستعدة في وحدة أم راقوبة الإدارية، ضمن جهودها لدعم الأسر النازحة والأكثر هشاشة.

في 6 سبتمبر، نظمت غرفة طوارئ النهضة الإنسانية ورشة تدريبية حول مكافحة وباء الكوليرا، استهدفت العاملين في المجال الصحي والمتطوعين، لتعزيز قدراتهم في التوعية والاستجابة المجتمعية للوباء. وفي 9 سبتمبر، نفذت غرفة طوارئ السكة حديد شرق حملة توعية ميدانية شملت زيارات للأحياء وورش عمل للأعضاء والمواطنين، ركزت على الوقاية من الكوليرا وتحسين السلوكيات الصحية داخل المجتمعات المحلية.

واصلت غرفة طوارئ عذيلة النسوية بتاريخ 12 سبتمبر، تنفيذ مشروع الإيواء، حيث وزعت مواد دعم لعدد (57) أسرة في وحدتي شارف والمزروب. كما وزعت غرفة طوارئ أم راقوبة النسوية، عدد (200) سلة غذائية للأسر الضعيفة والنازحين في المنطقة. وفي 16 سبتمبر، نفذت غرفة طوارئ النهضة الإنسانية حملة متكاملة للتوعية ومكافحة الكوليرا تضمنت أنشطة إصحاح بيئي في المناطق المتأثرة. وفي 19 سبتمبر، أطلقت غرفة طوارئ الضعيف حملة نظافة في السوق الكبير، بمشاركة متطوعين ومواطنين، استهدفت الحد من تراكم النفايات وتحسين الوضع الصحي داخل الأسواق.





وفي 21 سبتمبر، أقامت غرفة طوارئ معسكر النيم B فعالية ضمن حملة "من الضعيفين سلام"، تضمنت خيمة نسوية في مركز إيواء مدرسة الأمل، ناقشت خلالها المشاركات قضايا خطاب الكراهية، وقبول الآخر، والتحديات التي تواجه النساء في النزاع. وفي 22 سبتمبر، أطلقت وزارة الصحة بولاية شرق دارفور حملة تطعيم ضد الكوليرا، شملت جميع المحليات والقرى، بهدف احتواء انتشار الوباء وتعزيز الوقاية المجتمعية. وفي 23 سبتمبر، وزعت غرفة طوارئ أبو كارنكا النسوية سلالاً غذائية على الأسر الضعيفة والمحتاجة، بلغ عدد المستفيدين منها (120) أسرة. وفي اليوم ذاته، نفذت غرفة طوارئ بحر العرب يوماً علاجياً مجانياً بمركز صحي أبو مطارق، شمل تقديم خدمات طبية وأدوية مجانية.

وفي 27 سبتمبر، أقامت غرفة طوارئ معسكر النيم B فعالية ثقافية ضمن حملة "من الضعيفين سلام"، تضمنت عرضاً مسرحياً تفاعلياً وعدداً من الفقرات الفنية بمخيم صابرين للنازحين، هدفت إلى تعزيز قيم التماسك المجتمعي والتسامح. وفي 28 سبتمبر، دشنت غرفة طوارئ الفضو الإنسانية بمحلية عسلاية مشروع الإصحاح البيئي في السوق الكبير، تزامناً مع حملة توعوية بخطورة مرض الكوليرا وطرق الوقاية منه.

رابعاً: التحليل والمناقشة:

تكشف مجمل الوقائع خلال شهر سبتمبر 2025، عن صورة مركبة للوضع الحقوقي والإنساني والمدني في ولايات دارفور الخمس. حيث تداخلت الأزمات الأمنية مع الانتهاكات الحقوقية وتحديات العمل المدني، في سياق سياسي واجتماعي متقلب، تتراجع فيه سلطة الدولة لصالح قوى الأمر الواقع المسلحة المتمثلة في حكومة "تحالف تأسيس" المزعومة، وتُدار فيه الخدمات والمساعدات بوسائل غير مؤسسية وبعنف السلاح.

وتُظهر المعطيات أن المشهد الأمني يتسم بعدم الاستقرار واستمرار العنف المسلح، سواء في شكل حوادث نهب وقتل وتهديدات، أو من خلال التحركات العسكرية لقوات الدعم السريع وما يصاحبها من إطلاق نار عشوائي، مما يثير الرعب وسط المدنيين ويعطل الأنشطة التجارية والزراعية. ويعكس ذلك هشاشة البيئة الأمنية





واستمرار الإفلات من العقاب، حيث لا تتوفر آليات تحقيق فعّالة أو تدخلات قضائية مستقلة. إن انتشار السلاح وتعدد مراكز السيطرة الميدانية أدّى إلى تحوّل الأمن من وظيفة مؤسسية إلى حالة استثنائية تتحكم فيها مجموعات مسلحة وميليشيات ولا سيما قوات الدعم السريع، بمعزل عن سلطة القانون، الأمر الذي يهدد سلامة المدنيين ويقوض فرص العودة والاستقرار.

على صعيد حقوق الإنسان، يتضح أن المدنيين هم الفئة الأكثر تضرراً من تصاعد العنف وضعف الدولة. فاستمرار عمليات القتل والخطف وتقييد حرية التنقل، وحرية التعبير إلى جانب هشاشة النظام الصحي وانتشار الأوبئة، يمثل انتهاكاً واضحاً للحق في الحياة والأمن والصحة. كما أن غياب العدالة والمساءلة في جرائم القتل والنهب، وغياب بيئة قانونية تحمي الناشطين والعاملين في المجال المدني، يؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين في مؤسسات العدالة المفقودة من الأساس حالياً. ويُضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع الصحية في كل ولايات الإقليم ومحلياتها وقراها. حيث تنتشر أوبئة الملاريا والكوليرا وسط ضعف الاستجابة الطارئة والاستراتيجية وغياب حملات الوقاية والرش المنتظمة، وهو ما يشكل إخلالاً بمسؤولية جهاز الدولة في حماية الحق في الصحة.

في سياق المجتمع المدني، يُظهر النشاط الملحوظ لغرف الطوارئ والمبادرات المحلية أن المجتمع المدني أصبح خط الدفاع الأول أمام الأزمات المتكررة. فقد نفذت المبادرات حملات واسعة للتنوعية بالكوليرا والملاريا، وتوزيع الناموسيات والإصحاح البيئي، فضلاً عن مشاريع دعم الأسر النازحة، والعوائل والمجتمعات الأكثر هشاشة. ورغم ضعف التمويل وانقطاع القنوات المصرفية، استمرت المبادرات النسوية والمنظمات المحلية في العمل الميداني، مظهرة قدرًا عالياً من المرونة والقدرة على التعبئة المجتمعية.

ومع ذلك، فإن القرارات الصادرة عن "الوكالة السودانية للاغاثة والعمليات الانسانية" التابعة إلى الدعم السريع، التي تلزم المنظمات بالتنسيق المسبق، وتفرض التعامل بعملة الفرنك، وتلمح إلى حل المنظمات المسجلة قبل الحرب، تشي باتجاهٍ نحو إعادة هندسة المجال المدني بما يخدم سلطة الأمر الواقع في الإقليم. هذا التوجه يهدد استقلالية المنظمات المحلية، ويقيد حرية العمل الطوعي، ويحوّل المساعدات إلى أداة ضبط إداري وسياسي.



كما تُظهر الأنشطة النسوية، من مبادرات "الأجلهن" و"حكايات"، أن النساء أصبحن محوراً رئيسياً في بناء السلام المجتمعي ومناهضة خطاب الكراهية. وتُعد هذه المبادرات مؤشراً على انتقال العمل المدني من الإغاثة الطارئة إلى التمكين المجتمعي والفكري تدريجياً، غير أن ضعف التمويل، وانعدام الحماية القانونية، وتسييس المجال العام، جعل من العمل النسوي نشاطاً محفوفاً بالمخاطر.

وعليه، تكشف مجمل الوقائع عن عجز بنيوي في إدارة المجال الإنساني والمدني، يتمثل في غياب التنسيق بين السلطات والمنظمات، وتعدد المرجعيات، وضعف نظم الرقابة والمساءلة. كما أن غياب الخدمات المصرفية وانقطاع التمويل الدولي جعل المنظمات تعتمد على مشاريع قصيرة الأجل، تركز على التوعية والأنشطة المجتمعية الصغيرة بدلاً من المشاريع الهيكلية طويلة المدى.

وبالتالي، يتضح أن الوضع العام في ولايات اقليم دارفور الخمس، خلال سبتمبر 2025 يتسم بالهشاشة المزدوجة: هشاشة أمنية ناتجة عن سيولة السلاح والسلطة وتعدد مصادرها، وهشاشة مدنية ناجمة عن التضيق الإداري وتسييس المجال الإنساني. ورغم ذلك، فإن الحيوية التي أظهرها المجتمع المدني والمبادرات المحلية تمثل علامة صمود مجتمعي في وجه الانهيار العام. غير أن استمرار غياب الحماية القانونية، وانعدام المساءلة، وتزايد التدخلات السياسية في العمل الإنساني، سيؤدي على المدى القريب والبعيد، إلى تآكل الفضاء المدني وتحول العمل الطوعي إلى أداة خاضعة للتنفيذ بدل أن يكون مساحة مستقلة لخدمة المواطنين وحقوقهم.

خامساً: التوصيات:

بناءً على المعطيات التي حتوته التقرير، تدعو "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" وتوصي بالآتي:

أولاً: الأمن وحماية المدنيين:

1. وقف الانتهاكات الموجهة ضد المدنيين فوراً، بما في ذلك حملات التفتيش التعسفي، والإطلاق العشوائي للنيران، والاعتقالات غير القانونية، وضمان محاسبة المسؤولين عنها أمام سلطات قضائية مستقلة.





2. تعزيز وجود آليات حماية مدنية بإشراف مشترك بين السلطات المحلية والمجتمع المدني والبعثات الإنسانية، خصوصاً في الأسواق وطرق المواصلات والمناطق الزراعية.
3. إنشاء فرق مراقبة مجتمعية مستقلة لتوثيق الانتهاكات الأمنية وتبادل المعلومات مع المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.
4. ضمان حرية التنقل وعدم استهداف العاملين في المجال الإنساني أو المدني أثناء تأدية مهامهم الميدانية.

ثانياً: أوضاع حقوق الإنسان:

1. الإفراج الفوري عن المعتقلين تعسفياً، وضمان حقهم في محاكمة عادلة أمام قضاء مدني ومستقل وتقديم مساعدات اجتماعية ونفسية عاجلة لهم.
2. حظر تجنيد الأطفال ومحاسبة الجهات المسؤولة عن استغلالهم في النزاعات، مع وضع برامج لإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للأطفال المتأثرين.
3. تفعيل دور النيابة العامة والمجالس العدلية في التحقيق بالجرائم الموجهة ضد المدنيين، وتوثيقها بصورة رسمية لضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.
4. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين من الانتهاكات ولذوي المفقودين والمختفين قسراً.

ثالثاً: الوضع الصحي والإنساني:

1. تكثيف جهود تعزيز الاستجابة الصحية الطارئة عبر حملات رش ومكافحة الملاريا والكوليرا، وتوفير الأدوية والمعدات الطبية للمراكز الصحية الريفية.
2. ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل، ووقف الممارسات الإدارية التي تُقيد عمل المنظمات أو تربطها بتصاريح مسبقة من الوكالات التابعة لسلطات الأمر الواقع.



3. دعم المبادرات المحلية الصحية وغرف الطوارئ من خلال تمويل مرن وسريع لتوسيع أنشطتها المجتمعية في التوعية والإصحاح البيئي.
4. تحسين ظروف السلامة المهنية للعاملين في القطاع الصحي والمياه، وضمان تطبيق معايير الحماية أثناء تنفيذ أعمال الصيانة أو الخدمات الميدانية.

رابعاً: المجتمع المدني والحوكمة:

1. ضرورة حماية الفضاء المدني من التدخلات السياسية والعسكرية، وضمان حرية التنظيم والتعبير للمبادرات والمنظمات.
2. مراجعة القرارات الصادرة عن "الوكالة السودانية..." التابعة للدعم السريع، الخاصة بتقييد التمويل أو فرض العملة الأجنبية على المساعدات، لما تشكله من عوائق أمام العمل الإنساني.
3. توسيع فرص التمويل المحلي والدولي عبر إنشاء آلية دعم صغيرة بإشراف مشترك إقليمي ودولي ومحلي لتوفير منح عاجلة للمبادرات المجتمعية.
4. تمكين النساء والفئات المهمشة في الهياكل المدنية والمبادرات النسوية، ودعم مشاركتهن في الحوار وصنع القرار دون تخويف أو وصم سياسي.
5. تعزيز الشفافية والتنسيق بين المنظمات عبر إنشاء شبكة ولائية أو إقليمية للتعاون وتبادل البيانات والمعلومات حول الاحتياجات والمخاطر.

خامساً: بناء السلام والتماسك الاجتماعي:

1. دعم المبادرات الثقافية والفنية التي تعمل على مناهضة خطاب الكراهية وتعزيز ثقافة التسامح، وخاصة تلك التي تستهدف الحكامات والفنانين والمجتمعات المحلية.
2. إطلاق برامج مجتمعية للحوار المحلي تضم القيادات الأهلية والدينية والشباب والنساء لمناقشة قضايا التعايش وإدارة التنوع.



3. إدماج برامج بناء السلام في السياسات التعليمية لتعزيز قيم المواطنة والتنوع الثقافي لدى الأجيال الجديدة.

4. مراقبة خطاب الكراهية والتحريض الإعلامي واتخاذ إجراءات قانونية ضد الجهات التي تروج له، مع تدريب الصحفيين على التغطية الحساسة للنزاعات.

سادساً: دور المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية:

1. زيادة الدعم الفني والمالي للمجتمع المدني المحلي باعتباره خط الدفاع الأول في مواجهة الانهيار الإنساني والحقوق في سياق حرب أبريل الدائرة.
2. توسيع آليات المراقبة الدولية لحقوق الإنسان في إقليم دارفور، مع تمكين المنظمات المحلية من رفع التقارير بشكل آمن ومنتظم.
3. الضغط على أطراف النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين ومرافق الخدمات الأساسية.
4. إدراج حماية النساء والأطفال والنازحين ضمن أولويات التدخلات الأممية، مع ضمان شمولية المساعدات وتوزيعها بعدالة دون تمييز.

النهاية،،